حدَّد له مجموعة من المحددات كبقية شعوب الأرض..

النظرة السياسية لمستقبل الجنوب في الحالة اليمنية

د.صالح طاهر سعيد ×

إن الحديث عن مستقبل شعب الجنوب مثله مثل كل شعوب الأرض محكوم بمجموعة من المحددات:

-1 المحدد الأول- الهوية الوطنية المستقلة لشعب الجنوب : أي أن شعب الجنوب ليس جزء من شعب آخر أو أنه فرع من أصل كما تحاول الأطماع الشمالية تقديمه باستخدام شتى الأدوات لتزييف الوعي المحلي والعربي والعالمي بهدف إلغاء شعب الجنوب وإسقاطه من البنية الشعوبية للإنسانية لتسهيل ضمه وضم أراضيه إلى شعب الشمال.

-2 المحدد الثاني-السيادة الوطنية لهذا الشعب على أرضه : خلق الله البشر بعد أن خلق لهم أسباب الوجود والبقاء. فكوكب الأرض بما فيه وما عليه من أسباب الحياة حق للإنسان وبهذا المعنى تحدد حق الإنسان في ممارسة فعل السيادة على كوكب الأرض.

مرت البشرية في التعامل مع هذا الحق بمرحلتين: الأولى مرحلة اللا تحديد سادت فيها حالة اللا انتماء، لا هوية، لا سيادة لا حدود لقرار سيادي؛ فالسائد كان الانتماء لكوكب الأرض، الانتماء للإنسانية ثم ثانيها مرحلة وسطية هي مرحلة الإمبراطوريات لا حدود فيها معترف بها غير حدود القوة، ورغم قسوتها بما ساد فيها من تطاحن وحروب بين البشر فقد مهدت لانتقال الإنسانية من حالة اللا تحديد إلى مرحلة التعيين والتحديد. بهذا الانتقال ظهرت البنية الشعوبية للإنسانية، فتحددت بذلك الانتماءات (هويات محددة، مناطق سيادية بحدود معلومة، وقرار سيادي حدوده حدود الهوية والمنطقة السيادية).

-3المحدد الثالث- القرار السيادي المستقل (حق تقرير المصير). البعد التطبيقي لهذا الحق يتحقق باتجاهين : اتجاه داخلي يضمن فيه الشعب -أيّ شعب- حقه في اختيار شكل دولته وآليات نظام الحكم فيها دستورها علمها ، وكافة الأفعال المرتبطة باتجاهات تطورها العلمي والاقتصادي والسياسي وغير ذلك، واتجاه خارجي يضمن حق الشعوب في اختيار شكل علاقاتها بالشعوب الأخرى (التحالفات، المعاهدات وقيام الاتحادات السياسية أو الانسحاب منها).

المحددات الثلاثة شكلت ثوابت الحق الوطني لكل شعوب الأرض (ثوابت حق الوجود والبقاء) وحددت حدود التجاور الأفقي بين الشعوب ووضعت نهاية لمسارات التوسع الأفقي في التاريخ الإنساني وبداية الانتقال إلى مسارات التطور الرأسي.

بهذه التحديدات تحددت العلاقات الحقوقية والسياسية بين البشر أفراداً وجماعات وشعوب ودول وتحددت بذلك المدارات المسموحة لحركة السياسة التي ينبغي أن تكون تجسيداً لهذه الثوابت وتعبيراً عنها، تستمد منها شرعيتها وتفقدها حين تبتعد عنها.

اكتمل كل ذلك بظهور الدول واتحادات الدول وتشكل النظام الدولي ومؤسساته الشرعية.

التجسيد البنيوي الاجتماعي (الشعوب) والسياسي (الدول) لثوابت الحق واقتسامها بين الشعوب وتبنيها قيام النظام الدولي كان لابد أن تليه عملية التجسيد القانوني والشرعنة لهذه الحقوق حتى تصبح ملزمة ، فتم اعتماد هذه الثوابت أسس ومبادئ صيغ على أساسها القانون الدولي والاتفاقات والعهود المنظمة للعلاقات بين شعوب ودول العالم.

شرعية وجود الشعوب

وحتى تأخذ عملية قوننة الحق واكتساب الشعوب ودولها الوطنية شرعية وجودها الحقوقي والقانوني (الاجتماعي والسياسي) استوجب الأمر أن تصدر قرارات بذلك من مؤسسات الشرعية الدولية تتضمن:

قرار الاعتراف بالشعب كوجود حقيقي ذو هوية وطنية مستقلة.

الاعتراف بمنطقة سيادية بحدود دولية معلومة، تمثل كل غير قابل للتجزئة حقٌ ثابت لهذا الشعب غير قابل للتصرف.

الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره.

وبموجب هذه القرارات أصبح من حق الشعب تشكيل دولته الوطنية المستقلة لتنتهي العملية بصدور قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة وقبولها عضواً كاملا في مؤسسات الشرعية الدولية فتصبح بذلك الدولة/الدول بما تعبر عنه من حقوق الهوية والسيادة وحق تقرير المصير حقوق وجود وبقاء لكل شعوب الأرض غير قابلة للتصرف ولا تلغيها أخطاء السياسة.

الشعبان والدولتان في اليمن (الجمهورية العربية اليمنية + جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وهما طرفا المشكلة في ما بات يعرف بالحالة اليمنية استوفى كل منهما شروط الدولة وصدرت بحق كل منهما القرارات الدولية المبينة أعلاه، فأصبحتا بذلك دولاً كاملة العضوية في الأمم المتحدة ومؤسساتها الشرعية، الأمر الذي اكسبهما شرعية وجودهما الدائم، مما يعني احتكام العلاقة الثنائية بينهما وعلاقة كل منهما بدول الجوار الإقليمي وبدول العالم ومؤسساته الشرعية ، احتكامها لمحددات الحق الوطني الثابتة لكل منهما ولإرادة شعبيهما ولثوابت الحق المنصوص عليها في القانون الدولي والاتفاقات والعهود المنظمة للعلاقات بين شعوب ودول العالم ولقرارات مؤسسات الشرعية الدولية وبالتحديد تلك القرارات التي شرعنت وجودهما كشعوب ودول كاملة السيادة.

> **كل المشكلات والصراعات والحروب التي شهدتها ولا تزال تشهدها اليمن سببها خروج السياسة عن المدارات المرسومة لها**

إن احترام ثلاثية الهوية المستقلة للشعوب والسيادة على أراضيها وحقها في تقرير مصيرها وشرعية دولها الوطنية واحترام التكوين البنيوي للنظام الدولي ومؤسساته الشرعية وقوانينه واتفاقاته وعهوده وقراراته، يمثل الأساس المرجعي لحل كل المشكلات والنزاعات الناشئة بين الشعوب والدول حول العالم وبوابة لإرساء أسس الأمن والاستقرار الدوليين، والحالة اليمنية لا تشكل استثناءً ولا يجوز معالجتها خارج هذا النظام.

السياسة والعلاقات السياسية بكل شخصياتها وأحزابها تتحرك حول الشعوب وليس العكس، فعلاقة السياسة والحكام بالشعوب هي علاقة التابع بالمتبوع، علاقة المتغير بالثابت، والمتغير محكوم بقوانين الثابت، والخروج عن هذه القواعد يقود إلى انهيار التوازن وحدوث التصادم وعدم الاستقرار.

ثوابت الوجود

إن كل المشكلات والصراعات والحروب التي شهدتها ولازالت تشهدها اليمن سببها خروج السياسة عن المدارات المرسومة لها، عن ثوابت الحق المرتبطة بالوجود الثابت للشعبين والدولتين (ثوابت الهوية والسيادة وتقرير المصير).

للأسف السياسة والقيادات السياسية في الدولتين خرجت عن أصلها وفقدت شرعيتها بتبنيها وهم اليمن الواحد وخطوة الإعلان الوحدوي بين الدولتين الذي ألغي من الناحية العملية للدولتين ولم يقم اتحاداً بينهما في مايو 1990م؛ فكانت النتيجة أزمات وحروب متلاحقة على مدى الثلاثة العقود الماضية هي عمر ما سمي بـ " الوحدة اليمنية "؛ فدخلت بفعل ذلك المنطقة كلها في حالة اللا دولة والاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار.

ذلك يعني أن بوابة انطلاق مسارات الحل السياسي تبدأ بإعادة السياسة إلى أصلها الطبيعي بتخليهما عن الوهم وتزييف الحقائق والإقرار بحقيقة الشعبين والدولتين والإقرار بفشل الوحدة المعلنة بينهما كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن 2140، فأيّاً كانت السيناريوهات التي تنتهي بها الحرب سواء كانت النهاية بهزيمة التحالف الحوثوعفاشي أو بدون هزيمة أو دخولهم بصفقة اتفاق مع المملكة العربية السعودية ودول التحالف العربي وأيّا كانت التبدلات في الساسة والحكام، فمسار الحل السياسي ينبغي أن تحكمه ثوابت الأشياء ومرجعية القانون الدولي وقرارات مؤسساته الشرعية والعهود والمواثيق المنظمة للعلاقات الدولية بين الشعوب.

مسارات الحل الصحيح

في واقع حال الأزمة اليمنية (الحالة اليمنية) ينبغي تفكيك مركب الأزمة حتى نستطيع رؤية مسارات الحل الصحيح ، الحل الذي ينتج توازناً واستقراراً يحفظ للأطراف حقوقها السيادية والسياسية ويحفظ الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة من العالم.

هنا يمكننا الوقوف على بُعدين للأزمة: بُعد داخلي وبُعد خارجي.

أولاً: البُعد الداخلي:

ويتوزع بين ثلاث مشكلات تختلف في موضوعاتها وأطرافها ومرجعياتها. تختلف طبقا لذلك مسارات حلولها السياسية، مشكلتان صغيرتان تخص كل طرف بذاته، موضوعها مشكلة السلطة والنظام السياسي رغم الاختلاف في درجة حدة المشكلة في الشمال عنه في الجنوب؛ فالجنوب أكثر تجانساً في نسيجه الاجتماعي وبالتالي فإن حل مشكلة السلطة فيه ليست صعبة، فيما الأمر مختلف بالنسبة للشمال، وقضية كبرى هي قضية فشل الوحدة المعلنة بين الدولتين وموضوعها العودة إلى الوضع الطبيعي للدولتين وبحث مستقبل العلاقة بينهما بعد إقرار الجميع بفشل الدولة الموحدة وعدم شرعيتها .

ثانياً: البُعد الخارجي:

قضية الدولتين معاً إلى جانب دول التحالف العربي طرفها الثاني إيران، وموضوعها إنهاء التدخلات الإيرانية في المنطقة ووضع نهاية للتحالف الحوثوعفاشي الموالي لإيران وهو المعيق الأول لمسارات الحل السياسي، وإنهاء أدواتها التي تعمل تحت مسميات المنظمات الإرهابية لذات الهدف وهو إعاقة الحلول السياسية واستمرار حالة الاضطراب وعدم الاستقرار وتهديد الأمن والسلام في المنطقة.

فالحل السياسي ينبغي أن يحقق الأهداف التالية:

أولاً: في المستوى المحلي: أن يستعيد الشعبان في كل من الدولتين هويته الوطنية المستقلّة وحقه في السيادة على أرضه وتقرير مصيره واستعادة دولته واستعادة وضعها الحقوقي والقانوني في مؤسسات الشرعية الدولية والإقليمية.

ثانيا: على المستوى الإقليمي: وضع نهاية للتدخلات الإيرانية وتهديدها للأمن الإقليمي لدول المنطقة.

ثالثا: على المستوى الدولي: إعادة الاعتبار لمؤسسات الشرعية الدولية وللقرارات والبيانات الصادرة عنها وللقانون والمواثيق الدولية بصورة عامة.

تلكم هي مفاتيح تحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة وحماية السلم الدولي، وعودة السياسة إلى مداراتها الحقيقية باعتبارها حلقة التعبير عن الحق وفعل ممارسة العملية لإحقاق الحق وتحقيق العدالة.

* أستاذ الفلسفة السياسية المساعد جامعة عدن ورئيس منتدى عدن للفكر والثقافة.